Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 315 ابريل 2009 ربيع الثاني /ج الاول 1430

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين

مشوار التغيير انطلق مجددا لإفشال المشروع الخليفي للإلغاء

ظهرت المحاكمة الصورية لرموز الشعب الابطال خواء النظام الخليفي وانسلاخه من القيم والاخلاق. فقد مارس المخادعة مرة اخرى بأساليبه القذرة، وحاول تغطية جرائمه بمنع الضحايا من الكشف عما لحقهم من تعذيب وحشي على ايدي الجلادين.

فبعد ان رأى الاهتمام الدولي بمحاكمة البحرانيين، أصدر اوامره لقضاته بانتهاج خطة تهدف اولا وقبل كل شيء لمنع اي من الضحايا عن التحدث في تلك الجلسة. ولضمان صمت الضحايا بعث جهاز التعذيب أحد الجلادين لحضور جلسة محاكمة الابرياء، ليراقب تصرفاتهم ويعذب من يجرؤ منهم على التحدث عما لحقه من تعذيب. ويعتبر هذا الاسلوب من أقذر الاساليب اذ يعني تكتيم افواه الضحايا ومنعهم من تقديم شهادات حية عن اوضاعهم او التظلم في حضور مراقبين دوليين. مع ذلك فقد أوضحت الازمة الحالية عددا من الامور: اولها ان الشيخ حمد وعصابته فشلوا في تمرير مشروعهم الاجرامي بحق شعب البحرين، وان كانوا مستمرين في برنامج التجنيس السياسي، ولكن وعي اهل البحرين واستمرار نضالهم ومشاركتهم في الاحتجاجات السلمية ضد النظام الخليفي سوف يؤدي، بعون الله، لوقف هذه الجريمة عاجلا ام آجلا. فلا خوف على الشعوب اليقظة، ويمكن القول ان شعب البحرين أصبح أكثر وعيا وشجاعة نتيجة وجوده المتواصل في الميدان، وما يكسبه ذلك من خبرات عملية وترسيخ للشجاعة والقيم. ثانيها: ان المشروع الخليفي سوف يصطدم بصخرتين: الصمود المحلي والاهتمام الدولي. وتجدر الاشارة الى ان القضية المرفوعة ضد الحاكم وثلاثة من عصابته امام المحكمة الجنائية الدولية بتهمتي الابادة وارتكاب جرائم ضد الانسانية، متواصلة، وان الفريق المعني بها جاد في متابعتها وجمع الادلة المطلوبة لتقديمها الى مكتب المدعي العام الدولي، مورينوا اوكامبو. يضاف الى ذلك ان انكشاف مشروع الابادة السكانية الذي انطوى عليه "المشروع الاصلاحي" للعائلة الخليفية قد وفر دعما اخلاقيا وسياسيا وحقوقيا لأهل البحرين في نضالهم ضد العائلة الخليفية التي تعتبر محتلة للبلاد. ويساهم في تكريس فشل المشروع الأداء التافه لمجالس الشيخ حمد الصورية التي فشلت في اقناع المواطنين بجدواها، برغم اصرار البعض على التشبث بها. فهي خيار فاشل تماما في غاياته وممارساته، ولم يستطع القضاء على الوعي الشعبي الذي ينفجر بين الحين والآخر في شكل انتفاضات واحتجاجات في الداخل والخارج.

الامر الثالث ان اعتقال الاستاذ حسن مشيمع والشيخ محمد حبيب المقداد، وقد وضع النظام في أزمة كبيرة، فلا هو قادر على الافراج عنهم بعد ان اتهمهم بالسعي لاسقاط نظام الحكم بالقوة، لان ذلك سوف يكشف الطبيعة الكيدية لاجهزة النظام ويعكس خواءه وافلاسه الاخلاقي والانساني، ولن يكون قادرا على اثبات التهم التي وجهها لهم خصوصا بعد ان تم تدويل قضيتهم. هذا التدويل تجسد في الجلسة الاخيرة في 24 مارس الماضي التي حضرها ممثلون عن ثماني منظمات حقوقية دولية، الامر الذي أحدث هزة في كيان النظام الذي فوجيء بهذا الحضور الكثيف وكشف قدرة البحرانيين على استقطاب اهتمام الآخرين، واكد فشل السياسات الخليفية في اسكات المعارضين. لقد جاء اولئك المراقبون من اقاصي الارض تعبيرا عن تضامنهم مع اهل البحرين في نضالهم ضد الاحتلال الخليفي، واكتشفوا بأنفسهم اساليب الخداع والتضليل والتشويش التي تمارسها العائلة الخليفية المجرمة. البعد الرابع، ان اعتقال الرموز والتعذيب الوحشي لعشرات المواطنين، وبعضهم في عمر الزهور، وفر شرعية انسانية واخلاقية ودينية للتحرك الشعبي لمقاومة الاحتلال الخليفي. فعائلات هؤلاء المظلومين يزدادون حنقا وغضبا بعد ما شاهدوه من جراح على اجساد ابنائهم التي مزقها الحقد الخليفي. واصبحت دعوات الامهات ضد النظام ورموزه لا تنقطع، بحيث تحول ذلك الى ثقافة شعبية تزداد رسوخا بشكل مضطرد. يضاف الى ذلك ان التعاطف الشعبي مع السجناء دفع الكثيرين لاستيعاب مشروعهم الاصلاحي الهادف لاستعادة الحقوق السليبة للشعب بالشراكة السياسية وضمان

التتمة صفحة (8)

* إعتصم اللاجئون السياسيون أمام الملحقية الثقافية التابعة للسفارة الخليفية في لندن بمناسبة افتتاحها. وشارك في الإفتتاح ولي العهد الخليفي سلمان بن حمد آل خليفة، ووزير الخارجية ووزير التربية، وتعالت هتافات المشاركين في الاعتصام لتصل إلى أسماع المسئولين ، وربما هي المرة الأولى التي يرى رؤوس النظام أبناء البحرين يهتفون في وجوههم بشجاعة واصرار، وتصم آذانهم صرخات وهتافات المحرومين والمعذبين، وقد تم توزيع المنشورات والكتيبات للمارة.

* رفضت محكمة التمييز الطعن المقدم من متهمي إمسرحية سرقة السلاح وحرق الجيب، فيما كانت محكمة الاستئناف قد أيدت حكم أول درجة ببراءة ميثم بدر (31 سنة) وعيسى عبدالله (24 سنة) وناجي فتيل (32 سنة) ومحمد السنكيس (43 سنة) من التهمة الثانية الموجهة إليهم "إشعال حريق في سيارة الشرطة"، وسجنهم 5 سنوات عن باقي التهم المسندة إليهم وهي "الاشتراك في تجمهر واستعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين (أفراد الشرطة المكلفين بحفظ الأمن) وسرقة السلاح وذخائر وحيازة أجزاء من السلاح". كما عاقبت المحكمة، المتهم الخامس حسن عبدالنبي (26 سنة) بالسجن 7 سنوات وغرامة 9985 ديناراً، وذلك عن تهم التجمهر واستعمال القوة والعنف مع أفراد الشرطة وإشعال حريق في سيارة الشرطة، وكانت النيابة العامة قد وجهت للمتهمين 3 تهم وهي التجمهر والشغب وسرقة آلة ميكانيكية "سيارة الشرطة" وتعطيلها إضافة إلى سرقة أسلحة رشاشة وذخائر وحيازة أسلحة وذخائر من غير ترخيص، وقد ألقى القبض على البحرانيين بعد اشتعال المواجهات بين الشرطة ومتظاهرين في عيد الشهداء 17 ديسمبر/ كانون الأول 2007.

* منعت القوات الأجنبية إقامة اللقاء المفتوح الذي كان مقررا في مأتم سترة بين المواطنين والرموز الوطنية والدينية من خط الممانعة، فقد طوقت قوات الشغب المأتم وهي تحمل الأسلحة والمعدات للمواجهة، وتجمع الناس في مسيرة غاضبة هاجمتها القوات الأجنبية بالرصاص المطاطي ومسيلات الدموع، وقد أصدرت قيادة التيار الجديد بيانا عبرت فيه عن الاصرار والاستمرار في التحرك برغم المنع واستخدام القوة، وعدم الاعتراف بشرعية الحكم والعمل والمطالبة بدستور يكتبه الشعب.

* لم تنقطع المظاهرات والمسيرات في غالبية مناطق البحرين بعد استمرار اعتقال أمين عام حركة حق الاستاذ حسن المشيمع ، والشيخ محمد حبيب المقداد . واستمرت المواجهات بين الشباب وقوات الأمن الأجنبية يوميا في أغلب القرى ، كما خرجت بعض المدارس الثانوية في مسيرات سلمية إنتهكت القوات المرتزقة حرمة المدارس حيث قامت بالاعتداء على الطلبة في مدرسة النعيم واعتقلت بعض الطلاب من داخل صفوفهم ، وقد استخدمت قوات الشغب الرصاص المطاطي ومسيلات الدموع وسلاح الطيور (الشوزن) ، كما شاركت "فرق الموت" في المواجهات.وأعتقل عشرات من الشباب ، وأصيب عشرات من الشباب بسبب استخدام المرتزقة للرصاص المطاطي ومسيلات الدموع .

* في الجلسة الثانية لمحاكمة الأستاذ حسن المشيمع وصحبه، تظاهر القاضي أمام الوفود الدولية الحاضرة بأنه سوف يعيد تحقيق النيابة العامة ولكن بعد يومين صدر بيان من المحامي العام للنيابة يؤكد عدم صدور هذا القرار من القاضي وأن تحقيقات النيابة العامة نافذة، وان الاعترافات التي انتزعت تحت التعذيب سارية المفعول.

نص مداخلة د. عبد الجليل السنكيس أمام قاضي المحكمة

د. عبد الجليل السنكيس

حضرات السادة قضاة المحكمة الجنائية الكبرى والحضور الكرام،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..والسلام على الأحرار والضحايا القابعين في السجون..

أما بعد،

فأنا مواطن بحريني أربعيني من أبناء هذا الشعب الأصيل، أمتهن مهنة التعليم الجامعي والبحث الأكاديمي كأستاذ مشارك في جامعة البحرين، وأمارس الدفاع عن حقوق الشعب وحقوق الإنسان. لقد جئت من صلب والد إمتهن هو وآباءه الزراعة،

ومضى لربه الأعلى- رحمة الله عليه- بإصابة في رجله إثناء مواجهة إحدى الإحتجاجات الشعبية أثناء الانتداب البريطاني في البحرين، ومن رحم والدة، رعاها الله وحفظها، جاءت من ظهر غوّاص امتهن وآباءه البحث عن اللؤلؤ حتى ضعف بصره وانتقل لربه الأعلى. من بين هذا وذا، تربينا على العزة والكرامة واحترام الآخرين، كباقي أحرار وشرفاء أبناء هذا البلد، نرفض أن يهان أي من أبناءه، أو يتم معاملتنا على أسس العبودية والمكرمات. نحترم الآخرين باحترامهم لحقوقنا الإنسانية، ونوقرهم فقط، ما داموا يتعاملون معنا على أساس الندّية البشرية والمساواة الإنسانية، وإن تميز الإنسان بما يقدمه لبني جنسه وما ينعكس على سلوكه الإنساني، لا على أساس حسبه أو نسبه أو عرقه أو طائفته أو مذهبه.

واستناداً لحق ضمنته الشرائع السماوية قبل شرائع الأرض، قمت بممارسة حق التعبير في جميع قضايا الشأن العام. وعبرت عن ضميري وقناعاتي بشكل متحضر ومشروع عما يحدث من تهميش للإرادة الشعبية، وانتهاكات حقوق الإنسان والحريات العامة، من فساد وسرقات ثروات البحرين والمال العام.

وسعيت للكشف عن التجاوزات في الممارسات والتشريعات التي تحول بين الإنسان- لا سيما إنسان هذه الأرض- وممارسة جميع حقوقه بكل حرية واطمئنان. عملت على تعريف الآخرين، من داخل البحرين وخارجها، على انتهاكات حقوق الإنسان البحريني وفضح جريمة التلاعب بتركيبته السكانية (الهندسة الديموغرافية) وسرقة ثرواته الطبيعية. ودعمت كل الأنشطة الاحتجاجية- المشروعة والمتحضرة- المطالبة بالحقوق قولاً وفعلاً. وطالبت بصيانة حقوق- أصحابي وزملائي- النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان ومعتقلي الرأي، ودافعت عن حقوق ضحايا وشهداء هذا الوطن.

تعبيراً عن ضميري وقناعتي، هذا ما كنت ولا زلت مواصلاً القيام به، حتى يختار الله أمانته، شاء من شاء وأبى من أبى. أفكاري وقناعاتي كلها مكتوبة للعلن، ولتستمر أجهزة النظام في التنصت على هواتفي وهواتف عائلتي، والكشف عن بريدي الإلكتروني واتصالاتي، وحظر مدوناتي على الإنترنت والفيس بوك، فكل ذلك لن يغير شيء في قناعاتي ومنهجيتي في التعبير عنها.

وما هذه المحاكمة، إلا محاكمة ضمير وقناعات لشخوص يعرفها شعب وتاريخ البحرين. هي محاكمة كيدية وتصفية حسابات بين النظام وهذه الشخصيات المعروفة محلياً ودولياً، استخدم فيها أولئك الشباب الأبرياء ضحية ومعبراً للوصول لمراميه التي تهدف الى تغييبنا في السجون بعيداً عن الناس والعالم الخارجي.

لقد تعرض أولئك الشباب الأحرار لأنواع التعذيب وصنوف المعاملة المهينة والحاطة للكرامة كي يقروا بما يريده النظام وأجهزته الأمنية. ودون التقليل من احترام الشخوص الماثلة أمامي أو إهانة لأي منها، فالجميع - في البحرين وخارجها- يعلم بعدم وجود أي من الإستقلالية لأي من السلطات الموجودة- تشريعية كانت أو قضائية أو تنفيذية- فكل تأتيه الأوامر الفوقية ويوجه لرغبة النظام. بحكم هذه النظرة والقناعة، فإن الحكم في هذه القضية محسوم، وكذا جميع القضايا المرتبطة بالرأي والضمير.

ولذلك، أطالب بأن يتم الإفراج الفوري وغير المشروط- يسبقه الإعتذار- لأولئك الأحرار المعتقلين وأهاليهم وجبر الضرر الذي لحق بهم من تشهير وأذى نفسي وجسدي، ومحاكمة المعذبين وكل من وقف وارء ذلك من قبل محكمة نزيهة، مستقلة وعادلة، بحسب المواثيق الدولية.

كما أطالب بوقف هذه المسرحية الهزيلة وإصدار أوامر السجن والتغييب حالاً- إذا كانت الرغبة لازالت جامحة عند النظام- ونحن مستعدون لدفع تكلفة التعبير عن قناعاتنا بدخول المعتقل دون تردد. فلسنا دعاة إرهاب أو ترهيب، فالإرهاب يتقمصه ويتبناه غيرنا وهم معروفون في هذا البلد- أصحاب الشبكات السرية المدعومة والمؤسسات المزيفة. ندعو بكل صراحة ووضوح لإصلاح حقيقي وشامل على جميع المستويات بما فيها إدارة البلاد وثرواتها وتحكيم الإرادة الشعبية الحقيقية وحماية مكتسبات البحرين من تاريخ وثقافة وأصالة شعبها.

إنني بريء من جميع التهم الجزاف التي فبركتها الإجهزة الأمنية موجهة من الديوان، وأطالب بالإفراج عن جميع المعتقلين وتبييض السجون وإغلاق الملف الأمني وفتح حوار حقيقي مع النظام لحلحلة جميع الملفات العالقة وفي مقدمتها الفراغ الدستوري القائم بسبب إلغاء الدستور العقدي الوحيد لعام 1973م، وجريمة الاستيطان وهندسة التركيبة الديموغرافية والتمييز الطائفي، وسرقة الأراضي العامة. وحتى يصدر قرار المحكمة المحسوم سلفا، أطالب بالرجوع للمعتقل مع أخوتي الكرام الأستاذ العزيز حسن مشيمع والشيخ العزيز محمد حبيب المقداد، أو الإفراج عنهم جميعا. فلا معنى لإبقائي خارج المعتقل بعيداً عنهم وأنا متهم مثلهم، وممنوع كذلك من السفر. وليقض ما النظام ما هو قاض، إنما يقضي هذه الحياة الدنيا.

الدكتور عبدالجليل عبدالله يوسف أحمد السنكيس

البحرين:24 مارس 2009م

القوات الأجنبية وهي تحاصر المحكمة وتمنع أهالي المعتقلين من التواجد

هيومن رايتس ووتش
الاتهامات بحق 35 معارضاً سياسياً يشوبها نقص الأدلة

March 23, 2009
)نيويورك، 23 مارس/آذار 2009) - قالت هيومن رايتس ووتش اليوم إن استخدام البحرين للشهادات المتلفزة المنتزعة بالإكراه وغيرها من الثغرات الجسيمة في المحاكمة الجنائية لأحد زعماء المعارضة وآخرين، يظهر منه ازدراء الحق في المحاكمة العادلة.

وقالت هيومن رايتس ووتش إن كافة الشهادات المنتزعة بالإكراه في محاكمة حسن مشيمع، زعيم حركة حق المعارضة سياسياً، و34 آخرين، يجب أن يتم سحبها، ويجب إخلاء سبيل من لم توجه إليهم اتهامات جنائية حقيقية.

وقال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "البيانات المتلفزة لنشطاء شبان محتجزين دون أن يقابلوا المحامين تنضح بوجود الإكراه، ويجب ألا تأخذ بها المحكمة إطلاقاً". وتابع قائلاً: "واستخدامها يجعل مزاعم الحكومة بمنح أعضاء حركة حق محاكمة عادلة مزاعم غير حقيقية إطلاقاً".
وفي 28 ديسمبر/كانون الأول 2008، بث التلفزيون الذي تسيطر عليه الحكومة برنامج يظهر فيه نشطاء معارضين شبان محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي منذ أسابيع وهم "يعترفون" بارتكاب أعمال عنف في مسيرة حركة حق قبيل العطلة البحرينية الوطنية في 16 و17 ديسمبر/كانون الأول. واتهم البرنامج مشيمع بالتحريض على العنف ضمن مخطط لقلب نظام الحكم أثناء تلك العطلة.والشهادة المتلفزة جزء أساسي في قضية الادعاء، التي تشمل عدة اتهامات بحق مشيمع و34 آخرين. وبدأت المحاكمات في فبراير/شباط ويتم استئنافها في 24 مارس/آذار في المنامة العاصمة.وتم حذف الكثير من مداولات جلسة 23 فبراير/شباط من سجل المحكمة، حسب قول أحد محامي الدفاع، جليلة السيد، بما في ذلك مزاعم تفصيلية بالتعرض للتعذيب، أدلى بها الكثير من الـ 19 مدعى عليهم الحضور في الجلسة.
وقالت لـ هيومن رايتس ووتش إنهم شهدوا بتعرضهم للضرب بخراطيم المياه وبالضرب على أقدامهم، والصعق بالكهرباء، خاصة في أعضاءهم التناسلية. وقال العديد منهم إنه تم نزع كل ثيابهم، وزعم أحدهم بالتعرض للتهديد بالاعتداء الجنسي.
وفي البرنامج، الذي يمكن مشاهدته على الإنترنت، يظهر عدة شبان مُعرفين بالاسم، وأقروا بإلقاء الأحجار والهتاف بالشعارات وإشعال الحرائق في الشارع. وكرروا مزاعم بأن مشيمع، الأمين العام لحركة حق، حرضهم على وأقنعهم بـ "الاستمرار في القتال". وتم تقسيم الحلقة إلى خمسة أجزاء، وأحدها بعنوان "الإرهاب وصناعة الموت". إلا أن بعض المحتجزين قالوا، في جلسة محاكمة 23 فبراير/شباط إن اعترافاتهم منتزعة بالإكراه.

ودافع عن البرنامج المتحدث باسم وزارة الخارجية، شيخ عبد العزيز بن مبارك آل خليفة، وقال لـ هيومن رايتس ووتش: "نظراً لكل ما لدينا من حقائق فإننا مُلزمون بإطلاع الجمهور عليها بشكل مباشر". وقالت مي آل خليفة، وزيرة الثقافة والإعلام، لوسائل الإعلام، إن الوزارة كانت تلتزم بـ "أمر قضائي" من النيابة العامة حين بثت "الاعترافات".وتم اعتقال بعض المدعى عليهم الـ 35 قبل العطلة، بعد انتهاء مسيرة برعاية "حق" في المنامة، انتهت بإلقاء الأحجار وإشعال إطارات السيارات في الطرقات. وثلاثة من المدعى عليهم، ومنهم مشيمع، تم اعتقالهم دون مذكرات توقيف من منازلهم في الساعات الأولى من صباح يوم 26 يناير/كانون الثاني. والآخرون هم عبد الجليل السنكيس، الذي يرأس وحدة حقوق الإنسان في حركة حق، ومحمد المقداد المحاسب. ويواجه الثلاثة اتهامات أخطرها "التحريض على قلب نظام الحكم بشكل عنيف باستخدام أساليب إرهابية".
ومن المُعتقد أن 13 شخصاً من الخاضعين للمحاكمة بالخارج وتتم محاكمتهم غيابياً. وتعارض هيومن رايتس ووتش المحاكمات الغيابية في كل الظروف بصفتها تنتهك حق المدعى عليه في الطعن في الأدلة المقدمة ضده.
وقال المحامون لـ هيومن رايتس ووتش إن أي من المحتجزين من المدعى عليهم لم يُخطر بالاتهامات بحقه حتى 10 فبراير/شباط. و19 من المدعى عليهم الـ 35، ومنهم مشيمع، ما زالوا رهن الحبس الانفرادي، حسب ما قال أحد المحامين عن المجموعة لـ هيومن رايتس ووتش.

ويواجه مشيمع الاتهام الأخطر وهو تشكيل وقيادة وتمويل وتدريب منظمة غير قانونية هدفها الترويج لتعطيل أحكام القانون ومن أساليبها لتحقيق أغراضها الوسائل الإرهابية، بموجب المادة 6 من قانون مكافحة الإرهاب البحريني (58 لعام 2006). وأُمر بأن يبقى رهن الاحتجاز حتى تصل المحكمة إلى قرار بشأنه، وقد يتعرض للسجن مدى الحياة إذا تمت إدانته.
وهو والسنكاس متهمان أيضاً بموجب المادة 165 من قانون العقوبات لعام 1976، وهي تهمة: "من حرض بإحدى طرق العلانية على كراهية نظام الحكم أو الازدراء به" باستخدام العنف لتشويه سمعة الحكومة بالكتابات والخطابات ومحاولة إقناع الآخرين بالانضمام إلى هذه الجهود. كما تم توجيه الاتهام إلى السنكاس بموجب قانون العقوبات لعام 1976 بالانضمام إلى منظمة خارجة على أحكام القانون الغرض منها الترويج لمخالفة أحكام الدستور والقانون والقيام بعمليات إرهابية عن علم منه.
والتزامات البحرين كدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تشمل الالتزام بالحق في المحاكمة العادلة. كما صدقت البحرين على اتفاقية مناهضة التعذيب، التي تحظر التعذيب والمعاملة السيئة في كل الظروف وتحظر استخدام الأقوال المستخلصة تحت تأثير التعذيب كأدلة في المداولات القضائية.
وقال جو ستورك: "إن اللغة الفضفاضة والشاملة للغاية في قانون مكافحة الإرهاب وفي قانون العقوبات البحريني تسمح للحكومة بتجريم الحقوق الأساسية في حرية التعبير وتكوين الجمعيات". وأضاف: "ويبدو أن الحكومة، لأغراض سياسية، قد حولت إلقاء الأحجار وإشعال الإطارات إلى مؤامرة لقلب نظام الحكم دون أي دليل يثبت هذا".

تقرير جلسة محاكمة الأستاذ حسن المشيمع والشيخ المقداد

جهاز الأمن يفرض تواجده في القضية عبر توجيهه للنيابة العامة وعدم الإمتثال الفوري لقرارات المحكمة بفك الحبس الإنفرادي

28 مارس 2009م
عقدت صباح الثلاثاء 24 مارس 2009م الجلسة الثانية لمحاكمة ما عرف محلياً بمخطط "الحجيرة" برئاسة الشيخ محمد بن علي الخليفة- وهو أحد أفراد العائلة الحاكمة- وعضوية قضاة المحكمة الجنائية الكبرى طلعت ابراهيم محمد، ومحمد راشد عبدالله الرميحي وعلي أحمد جمعة الكعبي، وبحضور رئيس النيابة هارون الزياني.

ومن أصل 35 بحريني متهم في هذه القضية، حضر 19 معتقلاً، يتقدمهم الأستاذ حسن علي مشيمع –أمين عام حركة حق- والشيخ محمد حبيب المقداد- رئيس جمعية الزهراء لرعاية الأيتام، كما حضر الثلاثة المفرج عنهم بكفالة، يتقدمهم الدكتور عبدالجليل السنكيس- رئيس مكتب حقوق الإنسان في حركة حق، بينما تخلف 13 فرداً أعتبروا من ضمن الهاربين.

ويواجه المتهمون في هذه القضية، بشكل جماعي وفرادى، تهماً تتعلق بانتهاك مواد القوانين والقرارات الوزارية الآتية:
1) قانون حماية المجتمع من الاعمال الإرهابية للعام 2006م
2) قانون العقوبات للعام 1976م وتعديلاته اللاحقة
3) قانون رقم 4 لسنة 2001 بشأن حظر ومكافحة غسيل الأموال المعدل بقانون 54 لسنة 2006م
4) قانون رقم 16 لسنة 1976 في شأن المفرقعات والأسلحة والذخائر المعدل بالمرسوم بقانون رقم 6 لسنة 1999م
5) قانون رقم 21 لسنة 1989م باصدار قانون الجمعيات والأندية الإجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة
6) قرار وزيرة التنمية الإجتماعية رقم 27 لسنة 2006م بشأن نظام الترخيص للجمعيات والأندية الإجتماعية والثقافية والمؤسسات الخاصة الخاضعة لإشراف وزارة التنمية الإجتماعية بجمع المال
7) قرار وزيرة التنمية الإجتماعية رقم 38 لسنة 2006م بشأن الترخيص بتسجيل جمعية الزهراء لرعاية الأيتام

وبحسب هذه القوانين، يواجه المتهمون عقوبات مختلفة بعضها غرامات تتراوح ما بين خمسين وخمسمائة دينار، والسجن لمدد تتراوح ما بين

التتمة صفحة 4،5

تقرير المحاكمة تتمة ص 3

ستة شهور والمؤبد. تجدر الإشارة الى أن العقوبة المشتركة بينهم جميعاً هي ما يتعلق بالمادة السادسة من قانون حماية المجتمع من الاعمال الإرهابية لعام 2006م وعقوبتها السجن المؤبد (انظر أدناه ملحق القوانين).
وقد حضر الجلسة من هيئة الدفاع في هذه القضية الدكتور حسن رضي، والسيدة جليلة السيد والسادة محمد أحمد وعيسى ابراهيم وحافظ علي محمد ومحمد الجشي إضافة للسيدة نفيسة دعبل.

أحداث الجلسة:
بعد افتتاح الجلسة، تم توجيه التهم للدكتور عبدالجليل السنكيس كونه لم يكن حاضراً في الجلسة السابقة لأسباب صحية. وقد أنكر السنكيس جميع التهم من خلال مذكرة قرأها على الحضور، مشيراً الى أنه كان يمارس حقه المشروع في التعبير عن رأيه في قضايا الشأن العام وانتهاكات حقوق الإنسان، وإن كل ما يقوله ويعبر عنه مكتوب ومعلن. وطالب السنكيس الى وقف، ما وصفه بـ"المسرحية" التي تستهدف نشطاء معروفين على المستوى المحلي والدولي معتبراً المحاكمة هي محاكمة رأي، وكذلك والإفراج عن جميع المعتقلين والإعتذار لهم ومحاسبة المسئولين عن تعذيبهم، وجبر ضررهم.

وتبعه الأستاذ المشيمع الذي انتقد عدم توثيق ما قاله في الجلسة الماضية، والى عدم وجود عدالة حقيقية، لعدم انتصاف من تم تعذيبهم للوصول إليه والى المقداد والسنكيس. وأشار الى أنه معروف بآرائه منذ أيام التسعينيات، وإنه مستهدف من خلال هذه العملية التي يجب أن تقتصر على محاكمة الرأي، ودون الزج بالشباب "الأبرياء" – حسب تعبيره.
أما الشيخ المقداد فأكد على أنه لا توجد خلية حقيقية، فكل ما جرى هو استهداف لشخصيات مبدئية عبرت عن قناعاتها بكل سلمية وتحضر، وأنه يتحدى- إذا كانت التهمة إليه التمويل- أن يثبت عليه أنه سلم دينار واحد لأي من أولئك الشباب الذين لا يعرف أي منهم. وأشار المقداد الى المحاكمة كيدية له بعد أن فشلت كل اتصالات ولقاءات أفراد من جهاز الأمن الوطني- بما فيهم الوزير- من استمالته- بحسب تعبيره. وطالب بالإفراج عن جميع المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب من أجل إرغامهم على الإعتراف بأمور لم يقوموا بها.
وقد استمع القاضي لشهادات تلك الشخصيات، ولكنه علق عليها بأن "هذه محاكمة جنائية، وليست مكان للبيانات السياسية والخطب".

مذكرة التعذيب:
في نفس الجلسة، سلمت هيئة الدفاع الى القاضي مذكرة ببيان أوجه التعذيب وسوء المعاملة التي تعرض لها من تم إعتقاله وأحتجازه منذ ديسمبر الماضي. وفي المذكرة، تم تسليط الضوء على أوجه سوء المعاملة التي تعرض لها كافة المتهمين المعتقلين، فيما سلط الجزء الآخر منها على أوجه التعذيب والمعاملة اللاإنسانية التي تعرض لها كل متهم معتقل على حدة.

فيما يتعلق بالجانب الأول، فقد ذكرت هيئة الدفاع في مذكرتها بأن جميع المعتقلين قد تعرض للحبس الإنفرادي بمجرد القاء القبض عليهم، حيث تم تعصيب أعينهم وتقيد أيديهم من خلف الظهر واستمروا على ذلك الوضع حتى وصولهم أماكن احتجازهم حيث تعرضوا بعد ذلك وبشكل مباشر وهم معصوبي الأعين ومكتوفي الايدي للضرب وللأهانة على أيدي أفراد وضباط جهاز الأمن الوطني. وقد استمر الحبس الانفرادي لهم حتى هذه الساعة وهم في عزلة تامة عن العالم حيث لا يسمح لهم بالاطلاع على الصحف أو حيازة المذياع. بل إنهم، جميعاً- ما عدا الأستاذ حسن مشيمع والشيخ محمد حبيب المقداد- ممنوعين من الخروج من زنزاناتهم ولا يسمح لهم بالمشي أو ممارسة الرياضة في باحة السجن كما تشترط لوائح الاعتقال في حالة الحبس الانفرادي.

أما المعاملة غير الإنسانية الأخرى التي مورست بحق المعتقلين فهو عبر التضييق عليهم من خلال التحكم في الزيارات التي تتم من ذويهم أو مع المحامين حيث يتحكم جهاز الامن الوطني في توقيت ومدة الزيارة التي تقاس بالدقائق وفي كثير من الاحيان ينتهك أفراد الأمن خصوصيات المتهمين بحضورهم زيارات ذويهم.

من جانب ثان، فقد تعرض المعتقلون الى التعذيب المهين للكرامة الإنسانية بقصد إرغامهم على الإعتراف، وتشمل صنوف التعذيب ما يلي (التقرير يشمل ذكر كل معتقل وأنواع التعذيب الذي تعرض لها، وحفاظاً على خصوصية ذلك ومراعاة للجانب الإنساني، سوف يتم ذكر أنواع سوء المعاملة التي تعرض لها المعتقلون، والتي تكررت عند أغلبهم):

1) الإعتقال في الساعات الأولى من الفجر
2) المنع الأدوية المخصصة من قبل الطلبيب المختص.
3) سوء الوجبات الغذائية المقدمة.
4) الضرب بالهوز (خرطوم مطاطي) على باطن القدم والرأس
5) الركل على الساقين
6) الصعق بالكهرباء على أجزاء حساسة في الجسد مثل الرأس والصدر جهة القلب والكتفين والبطن والرجلين وكذلك في الجهاز التناسلي (الخصيتين ورأس العضو الذكري). من المعتقلين بقي عارياً لمدة يومين وهو يتعرض للصعق الكهربائي
7) التعليق بشكل متواصل تجاوزت عند البعض ستة أيام.
8) الفلقة، وهي عبارة عن ضرب المعتقل على رجليه حتى يفقد وعيه من شدة الألم. وفي الفلقة يُدخل قضيب ما بين الرجلين واليدين وهما مربوطتان، ويرفع كامل الجسم عن طريق القضيب ويجعل مرتكزاً بين مرتكزين، بحيث يتدلى جسم المعتقل في الهواء، رأسه للأسفل ورجلاه العاريتان للأعلى.
9) التجريد من جميع الملابس وصب الماء البارد وبه ثلج أو الوقوف أمام المكيف
10) الإجبار على الوقوف في فناء خارجي ليتعرض للبرد (حيث تم الاعتقال في ديسمبر وهو يعتبر من فصل الشتاء البارد)
11) الاستلقاء على لوح من الحجارة حادة السطح.
12) الشتم والسب بكلام بذيئ يتناول عرض والدة المعتقل.
13) الحرمان من النوم أو الجلوس أو الإستلقاء
14) الوقوف المتواصل مع الضرب أمام الحائط لمدة وصلت عند بعض المعتقلين الى 13 يوم
15) الحرمان من قضاء الحاجة
16) الحقن بسائل قيل له انها سوف تجعل المعتقل "يقول كل شيء".
17) الضرب بقضيب صلب على أعلى الرأس مما يؤدي إلى خروج الدم والإنتفاخ
18) اللكمات القوية على العينين والإذن والوجه لحد الاغماء
19) التعذيب النفسي كالتهديد بالحبس الطويل
20) تهديد المعتقل بمسدس محشو بالرصاص واطلاق النار وهو معصوب العينين
21) التحرش الجنسي

وبحسب المذكرة، بأن التعذيب يتم بواسطة العديد من الاشخاص يتكلمون لهجات مختلفة بحرينية وسورية ومصرية وأردنية، وكان يتولى التعذيب بالكهرباء أشخاص يتحدثون باللهجة المصرية.

طلبات الدفاع
في هذه الجلسة، كما هي السابقة والأولى بتاريخ 23 فبراير 2009م، أعاد الدفاع عدة مطالب هي:

1) البت في طلب استبعاد تحقيقات النيابة العامة ومباشرة التحقيق من قبل المحكمة او قاضي تنتدبه لذلك الغرض.
فقد اعتبر الدفاع أن النيابة العامة لم يعد خصماً شريفاً بل اتخذ موقفاً معادياً للمتهمين حينما أجازت عرض ما أعتبر اعترافات لهم على شاشة تلفزيون البحرين مساء الأحد الموافق 28 ديسمبر 2008م، وكذلك نشر أسماء وصور المتهمين في الصحف المحلية في اليوم التالي، منتهكة بذلك للمادة 83 من قانون الإجراءات الجنائية، مخلة بما قامت به بكافة الحقوق والضمانات المقررة للمتهم في مرحلة التحقيق، ويأتي في مقدمتها الحق الدستوري المتمثل في أن الأصل هو براءة المتهم.

لم تستجب المحكمة لهذا الطلب وقررت بانها سوف تتولى التحقيق في الواقعة أي التهم "الموجهة" للمتهمين. وحيث أن هذه التهم قد صاغتها ووجهتها النيابة استناداً على تحقيقاتها وعلى ما لديها من مستندات وتحقيقات مبدئية للمتهمين قام بها جهاز الأمن الوطني، فإن قرار المحكمة لا يلغي أي تحقيقات أو مستندات وصلت لديها، بما في ذلك ما تم تحويله من النيابة العامة، وهذا ما أكده بيان مجلس القضاء الأعلى التوضيحي والذي صدر بعد ساعات من رفع الجلسة.

2) تحريك الدعوى الجنائية ضد مرتكبي جريمة نشر صور وأسماء و "اعترافات" المتهمين

التتمة صفحة 5

تواجد المعذبين في جلسة المحكمة تتمة ص 4

ويشمل ذلك جميع من تورط في هذه الجريمة، من طلب وأذن ونفذ ذلك من الأجهزة المختلفة وفي مقدمتها جهاز الامن الوطني والنيابة العامة ووزارة الاعلام. فقد أعتبر الدفاع بأن هناك جناية ارتكبت بحق المتهمين- وهم لازالوا أبرياء حتى يصدر القضاء كلمته- اقترفها كلا من عضو النيابة العامة الذي أصدر الإذن بنشرأسماء وصور المتهمين، وضابط جهاز الأمن الوطني الذي تقدم بطلب الإذن بالنشر، ورئيس جهاز تلفزيون البحرين، وهم جميعاً موظفون عموميون.

وقد استند الدفاع في طلبه الى المواد 245 و246 و371 من قانون العقوبات (انظر ملحق القوانين أدناه)، حيث تكرر هذا الطلب لكل من للمجلس الاعلى للقضاء ولوزير العدل والشئون الإسلامية و للمحكمة ذاتها في الجلسة الأولى بتاريخ 23 فبراير الماضي.

وقد تجاهل القاضي هذا الطلب مرة ثانية كما تجاهلته الجهات الرسمية الأخرى.

3) تحريك الدعوى الجنائية ضد مرتكبي جريمة التعذيب بحق المتهمين:

وبحسب الدفاع، فقد سبق أن تم التقدم بهذا الطلب الى النيابة العامة أثناء التحقيق مع المتهمين، كما تم تسجيل وقائع التعذيب في محاضرها، إلا إنها لم تحرك ساكنا. كما إن المحكمة – بحسب الدفاع - لم تحرك الدعوى الجنائية من ذاتها على الرغم من ثبوت وجود افادات تؤكد التعذيب في محاضر التحقيق أمام النيابة العامة وهي تحت نظر المحكمة. بل أن المحكمة لم تستبعد تحقيقات النيابة واعترافات المتهمين المؤخوذة تحت التعذيب.
وقد أكد البيان الصادر من المجلس الأعلى للقضاء أن المحكمة، وهي بصدد البت في القضية، سوف تستند الى كافة ما قدم اليها من أدلة بما في ذلك تحقيقات النيابة العامة وهو ما يؤكد عدم الإستجابة لطلب تحريك الدعوى الجنائية ضد مرتكبي جرائم التعذيب.

4) انهاء الحبس الإنفرادي للمتهمين
فبالإشارة لبيان النيابة العامة المنشور في الصحف المحلية في ذات يوم الجلسة، فقد أقرت بأن المعتقلين لازالوا في الحبس الإنفرادي والذي تجاوز لبعضهم الشهور الثلاثة، الأمر الذي بدأ يؤثر على نفسياتهم. وكما جاء في تقديم الدفاع، وحيث انتفت كل دواعي الحبس المنفرد بعد انتهاء الاحتجاز الإحتياطي والتحقيق المبدئي لدى جهاز الأمن الوطني، وبعد تجاوز فترة التحقيقات وتكوين القضية من قبل النيابة العامة وبدأت إجراءات المحاكمة، فقد بات من غير المسوغ- قانونياً- بقاء أولئك المتهمين في الحبس الإنفرادي، واعتبروه عقاباً مسبقاً لإصدار الأحكام.

وقد استجابت المحكمة لذلك الطلب واصدرت تعلمياتها بإنهاء الحبس الإنفرادي فورا وذلك بعلم ومعرفة ضباط وزارة الداخلية وإدارة المعتقل الحاضرين بالجلسة. ومع ذلك لم ينفذ ذلك القرار إلا بعد التصريحات الصحفية اللاحقة من قبل المحامين وأهالي المعتقلين الذين زاروهم بعد الجلسة، والتي أشارت الى تمنع جهاز الأمن الوطني في تنفيذ هذا القرار.

وبعد أكثر من أربعة أيام من قرار القاضي، أشار المعتقلون لأهاليهم وللدفاع، بأنه فلم يتم جمع المعتقلين مع بعضهم، إلا إنه تم إشراك نزلاء جنائيين وأصحاب سوابق في المخدرات، وممن هم مصابون بأمراض معدية كالإيدز والكبد الوبائي وأمراض جلدية.
وتجدر الإشارة الى ان هذا الأسلوب قد تم تكراره سابقاً من قبل السلطات الأمنية مع جميع النشطاء والمدافعين عن الحقوق في القضايا السابقة، سواء كانوا في فترة التسعينيات وكانت جلية أكثر مع معتقلي وسجناء أحداث ديسمبر 2007م وما بعده.

5) الإفراج عن المتهمين
فقد أصل الدفاع لهذا الطلب بأنه نظراً لإنتهاء التحقيق مع المعتقلين ولعدم توافر أي موجب لإستمرار حبسهم، وقد كرر القاضي رفض هذا الطلب كما حدث في الجلسة السابقة.

النيابة العامة:
أشار رئيس النيابة المتواجد في الجلسة- هارون الزياني- الى أن النيابة قد عرضت المعتقلين على الطبيب الشرعي للفحص عليهم ولم يشر الى وجود آثار للتعذيب، كما قام ممثل للنيابة العامة بالذهاب لمكان الإحتجاز وقابل المعتقلين لتقصي حالتهم ووضع المعتقل الذي يقبعون فيه. وقد أشار ممثل النيابة الى خلو التقرير المقدم للمحكمة لوجود أي شكاوى من المعتقلين الموجودين في زنازن منفصلة.
وإن سبب بقائهم في الحجز الإنفرادي- كما أخبره المسئولين عن المعتقل- لأسباب أمنية وللحفاظ على سلامتهم، مضيفاً بأنه في نهاية المطاف، فالمعتقل لا يقع ضمن مسئولية النيابة العامة، خصوصاً بعد أن نقلت القضية للمحكمة.
وبعد كلام رئيس النيابة، تقدم أحد المعتقلين بالحديث معبراً عن أسفه لما سمعه من حديث، مشيراً على تجربته الشخصية حين يسمع أثناء مروره على الزنازن ما يعبر عن معاناة للمعتقلين من علائم انهيار عصبي بسبب ما لاقوه من سوء معاملة. وقد أكد الدفاع هذه الملاحظات على المعتقلين بعد زيارتهم الأخيرة لهم قبل الجلسة.

المعتقلون:
في هذه الجلسة وباستثناء الشخصيات الثلاثة، لوحظ على المعتقلين الوجوم الشديد والتخوف من الدخول في أي حديث مع الآخرين. فقد تم جمعهم في زاوية من صالة المحكمة، ومنعوا من التواصل مع أي أحد، بما فيها الشخص الوحيد الذي سمح له بدخول المحاكمة من ذويهم. وقد استمروا على هذا الوضع، قبل بدء وبعد رفع الجلسة للتباحث من قبل القضاة، والذي استمر زهاء النصف ساعة.
كل معتقل مفصول عن الآخر بفرد، بلباس مدني، من أفراد جهاز الأمن الوطني. كما عرف من بين الحضور في الجلسة، مسئولون في جهاز الأمن الوطني وإداري المعقتل، لمراقبة سلوك المعتقلين، وهو ما يعزي ذلك الوضع الذي كانوا طيلة الجلسة.
وعن زيارات الأهل، تجدر الإشارة الى أنه قد سمح للمعتقلين رؤية أهاليهم في المعتقل في زيارات منتظمة تم ترتيبها من قبل إدارة جهاز الأمن الوطني في القسم الخاص بهم في سجن الحوض الجاف، ولكن التقارير تشير الى تحكم المسئولين عن ذلك القسم في الزيارات ومضايقة أهالي المعتقلين، من خلال التحكم في الوقت وعدد وشخوص من يحضرللزيارة، كما تخلو جيمع الزيارات من أي خصوصية، حيث يتواجد أفراد جهاز الأمن في غرفة الزيارة ليمنعوا أي نوع من التواصل الخاص ما بين المعتقل وأهله، بما فيه زوجته إذا كان متزوجاً.

ملاحظات على الجلسة:

1- في ختام الجلسة تم رفعها للمداولة في طلبات الدفاع حيث استغرق ذلك قرابة نصف ساعة وبعدها تلت المحكمة قراراتها بشأن طلبات الدفاع. وقد فهم جميع الحاضرين بأن المحكمة قد استجابت الى طلب هيئة الدفاع الثاني في شأن تحريك الدعوى الجنائية ضد مرتكبي جريمة التعذيب حيث وجهت المحكمة للدفاع عدة أسئلة بهذا الخصوص. وقد أوضح الدفاع تمسكه بان تتولى المحكمة التحقيق في تلك الجريمة بكافة الوسائل وأن الدفاع سيتقدم بكافة ما لديه من ادلة بهذا الخصوص كما انه يتمسك بطلب سماع من أخذ افادات المتهمين بمعرفتهم سواء من تابعي جهاز الامن الوطني او أعضاء النيابة.
إلا إنه تبين من الاطلاع على محضر الجلسة ان قرار المحكمة صدر متعلقا بالتحقيق في الواقعة موضوع القضية اي في التهم الموجهة للمتهمين ولم يكن قرار المحكمة المدون في المحضر متعلقا بتحريك الدعوى الجنائية ضد مرتكبي التعذيب على نحو ما أدلت به المحكمة في الجلسة.
2- تبين ان محضر الجلسة التي استمرت ساعتين أنه لم يزد على سبع صفحات ونصف مكتوبة بخط كبير باليد من ضمنها صفحتان متعلقتان ببيان أسماء المتهمين وهيئة المحكمة وهيئة الدفاع. وهو الأمر الذي يؤكد ان المحضر لا يعكس ما دار في الجلسة، إنما اقتصر على تقرير مقتضب لما دار فيها، وبذلك لن يتوفر للقضاة الذين سوف يبتون في القضية - التي من المرجح ان يستمر النظر فيها عدة أشهر او اكثر من ذلك - أن يقفوا على حقيقة ما كان يدور في الجلسات وعلى الأخص اقوال المتهمين المدلى بها التي لم تدون في المحضر بشكل يغطي مضمونها. خاصة ان احتمال تغيير أعضاء المحكمة احتمالا وارد إذ ان حركة تعيينات وترقيات القضاة في البحرين حركة مستمرة طوال الوقت.
3- الملاحظة السابقة بخصوص محضر الجلسة الحالية ينطبق على محضر الجلسة السابقة في 23 فبراير الماضي، فبالرغم من إفادات التعذيب- شبه المفصلة- التي قدمها 19 من المتهمين، إضاف لإفادة المتهمين الأول حسن مشيمع والرابع محمد حبيب الصفاف، ومداخلات هيئة الدفاع، إلا إن المحضر لم يزد عن ثمان صفحات كتبت بخط كبير باليد، ولم يدون ما قاله المتهمون بشكل يعبر عما أفادوا به في تلك الجلسة.

قوات الأمن الخاصة وفرق الموتتستهدف وتصيب المتظاهرين برصاص الطيور

17 مارس / آذار 2009

يعرب كل من مركز البحرين لحقوق الإنسان و جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان عن قلقهم الشديد لشروع القوات الخاصة التابعة لجهاز الأمن الوطني باستخدام بنادق صيد الطيور (الشوزن Shotgun)ضد المتظاهرين في الاحتجاجات المتصاعدة في البحرين.

وبناء على المعلومات المدعومة بالصور فأن القوات الخاصة قد استخدمت هذا السلاح يوم الجمعة الفائت الموافق 13 مارس 2009 لتفريق المشاركين في تجمع سلمي في منطقة سترة كانوا يطالبون باسترجاع أراضيهم المستحوذ عليها من قبل الحكومة لإغراض عسكرية. وقد عاودت نفس القوات استخدام ذات السلاح يوم الأحد الماضي الموافق 15 مارس 2009 عند تجمع بعض الأهالي مطالبين بالإفراج عن أبنائهم المعتقلين عند دوار قرية الدراز. وأدا استخدام ذلك السلاح لإصابة عدد من المتظاهرين.

وتطلق بندقية الشوزن رصاصة تنفجر بعد إطلاقها مباشرا، لترمي بالعشرات من الكرات الصلبة لتتوزع على مساحة واسعة لإصابة اكبر عدد ممكن من الأهداف، ويؤدي ذلك لسقوط مزيدا من الجرحى في أوساط المتظاهرين. وعادة ما تخترق هذه الكتل الصلبة جلد الإنسان وتقف عند العظام ولا تخترقه، ويصعب إخراج تلك الكتل فيما بعد من جسم الإنسان، وهناك العشرات من المواطنين البحرينيين الذين لا زالت أجسادهم تعاني من اختراق هذه الأجسام واستقرارها فيها مند فترة التسعينيات، ويصعب علاجهم أو إزالة هذه الكتل لصغر حجمها، كما أن هناك الكثيرون ممن سقطوا قتلى في أحداث التسعينيات أيضا جراء هذه السلاح المعد لإغراض مختلفة . ويعتقد بأن السلاح المستخدم هنا هو سلاح الشوزن (Baikal MP-153)والذي يستخدم عادة في صيد الطيور أو الحيوانات الصغيرة .

وكانت القوات الخاصة في البحرين قد زادت من إفراطها في استخدام القوة في الأشهر الأخيرة والذي يعتقد بأنه يستهدف إرهاب المشاركين في التجمعات الاحتجاجية وذلك بإيقاع اكبر أذى ممكن بالمتظاهرين . وتتشكل القوات الخاصة في البحرين من مرتزقة أجانب تقوم السلطات البحرينية بجلبهم من بعض القبائل العربية السنية من سوريا والأردن واليمن والعراق أو باكستانيون من قبائل بلوشستان، وعادة ما يكون الضحايا المستهدفون من أبناء القرى الشيعية وهم غالبية السكان الأصليين للبلاد.

وعلق محمد ألمسقطي –رئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان قائلا –: " إن استمرار السلطات البحرينية في انتهاج العنف المبالغ به، واستهداف المتظاهرين وإطلاق النار عليهم بأسلحة الطيور، واعتمادها في ذلك على قوى المرتزقة الأجانب، سوف لن يحل الأزمة الحقوقية والسياسية بل سيزيد في تعقيدها" وأضاف " على السلطات في البحرين احترام تعهداتها الدولية والمواثيق الحقوقية التي التزمت بها قانونيا وأدبيا، خصوصا إنها عضو في مجلس حقوق الإنسان "

ويوصي مركز البحرين لحقوق الإنسان وجمعية شباب حقوق الإنسان :

1.وقف استخدام الأسلحة النارية بجميع أنواعها والكف عن استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين.

2.وقف جلب واستخدام المرتزقة غير البحرينيين بأجندة طائفية في أجهزة الأمن المختلفة.

3.تشكيل لجنة تحقيق مستقلة تقوم بالتحقيق في موضوع الاستخدام المفرط للقوة، والاستخدام غير القانوني للأجانب، وتقديم المسئولين عنه للمحاكمة.

4.البدء بعملية حوار فعلية مع قوى المجتمع لحل الأزمة التي تمر بها البلاد والتوقف عن اللجوء إلى الحلول الأمنية.

لنضع النقاط على الحروف، ونستهدف رأس الحية قبل ذنبها

ان من العبثية بمكان الاعتقاد بان هناك ايدي تتحرك ضد المواطنين خارج الارادة الخليفية. من هنا فليس من الحكمة بمكان الانشغال بالتصدي لهذه الزعانف والأذناب والطحالب والطفيليات، لان ذلك مضيعة للوقت، ومتعب للنفس، وبلا طائل او نتيجة. فالافعى لا تموت بقطع ذنبها، بل تجدد ذلك الذنب وتعود للاعتداء مجددا. ان ما يحدث في الفضاءات المفتوحة ليس عفويا، بل ضمن المخطط الذي أكده بالارقام و الحقائق تقرير البندر.

هذا التقرير الذي يفترض انه كشف جانبا من حقيقة العصابات الخليفية المحتلة، يبدو انه في طريقه الى النسيان، لان الاستمرار في استحضار ما فيه يتطلب مواقف لا يريد

رموز البيت الخليفي استحوذوا على 17 منصبا وزاريا من 28، لبسط الهيمنة الخليفية بشكل

يمنع اية محاولة مستقبلية للفصل بين البحرين (شعبا وارضا) والوجود الخليفي

البعض اتخاذها بسبب ما تنطوي عليه من "مخاطر". فما يحصل من ملاكمة في مسارح الشيخ حمد مجالسه الصورية انما يحدث ضمن المنظومة الخليفية القائمة على الاستعراضات الخاوية التي تخدر الجماهير ولا تضر نظام الحكم. فما دام العمل ضمن الدستور الخليفي مستمرا، فلا ضير من السماح للبعض بالكلام هنا او التحدث هناك. اما من يتصدى لاسقاط ذلك الدستور فانه يعتقل ويعذب بدون رحمة. وهذا ما حصل للاستاذ حسن مشيمع والشيخ محمد حبيب المقداد، اللذين أصرا على مواجهة النظام الخليفي الجائر ودستوره غير الشرعي وقوانينه القمعية. انه صراع بين الاستبداد الخليفي المقنن (بالدستور غير الشرعي والقوانين المفروضة بالقوة)، وقوى الاصلاح المطالبة بالاعتراف بوجود شعب البحرين سياسيا وبشريا، وكلاهما مطلب مرفوض جملة وتفصيلا من قبل العصابات الخليفية المجرمة. وعندما تشتد وطأة التحدي للنظام الخليفي الفاسد، يتم تحريك تلك الزعانف والطفيليات والطحالب، سواء في حلبات التسابق الكلامي الخاوي في مجالس الشيخ حمد الصورية، ام في المساجد التي نصب عليها مرتزقة تابعون لجهاز الامن الخليفي، ام في الشوارع. فلا فرق بين من يسمى "نائبا" يعتدي على الآخرين بكلامه وتصريحاته واستفزازاته ومن يرتدي الملابس السوداء التي تخفي هويته مدججا بالسلاح ليواجه به المظلومين الذين يحتجون في الشوارع. لا فرق بين "الصحافيين" الذين يسطرون على صفحات الاعلام الخليفي، السب والشتم ضد غالبية البحرانيين، في حقوقهم وعقائدهم ووجودهم، وفرق الموت التي تشكلت بهدف القضاء على اهل البحرين الاصليين (شيعة وسنة). وما الفرق بين "الكتاب" الذين يشتمون المسلمين الشيعة في المواقع الرسمية للعصابة الخليفية المجرمة، والكثير منهم من "فدائيين صدام" المستوطنين، وقوات الشغب التي تعتدي على منازل الآمنين وتحطمها وتنتهك حرمات أهلها؟ هؤلاء جميعا مستأجرون لارتكاب الجريمة والامعان في "تأديب" أهل البحرين. انه "تأديب" لا يعرف الحدود او القيم او الأخلاق، بل يهدف للقضاء ا لمبرم على وجود السكان الاصليين وتغيير هوية البحرين التي قرر البيت الخليفي المجرم اقتطاعها الى الأبد.

فأين يمكن رسم الخط الفاصل بين الدفاع عن النفس بشكل مباشر بالتصدي للفاعلين المباشرين في مجالس الشيخ حمد الصورية ووسائل إعلامه وأجهزة أمنه واستخباراته، والاستهداف المباشر لرموز الجور الخليفيين ابتداء من الرأس الذين فرض مشروعه الطائفي المقيت الذي ينفذه بشكل متواصل مستعملا دستوره غير الشرعي وبقية امكانات الدولة التي تمت السيطرة عليها من قبل عصابته الاجرامية؟ الواضح ان هناك عددا من الواجهات التي تعمل بتوافق لتمرير المشروع الخليفي الجائر. اول هذه الواجهات رموز البيت الخليفي الذين استحوذوا على 17 منصبا وزاريا من 28، ومهمة هؤلاء بسط الهيمنة الخليفية بشكل يمنع اية محاولة مستقبلية للفصل بين البحرين (شعبا وارضا) والوجود الخليفي، ليصح هذا الوجود وكأنه تلازم حتمي أزلي. والواجهة الثانية المرتزقة المستعملون في مجالس الشيخ حمد الصورية الذين يشتمون الشعب ليلا ونهارا ويمررون ما يريد من قوانين قمعية ويصدرون البيانات التي تدعم قمعه وارهابه بحق أهل البحرين، هؤلاء موجودون في تلك المجالس، وفي وسائل الاعلام الخليفية، وفي المساجد والاندية والجمعيات، وكل منهم يمارس مهمته القذرة باستهداف من يواجه النظام على اي صعيد. فعندما قرر البيت الخليفي الفاسد اغلاق مسجد الصادق، بدا واضحا ان دائرة الاوقاف الشيعية كيان بدون وجود او ارادة او قرار، فليس على موظفيها سوى تنفيذ الاوامر الصادرة من رموز البيت الخليفي المجرم. ويمارس الاعلام الخليفي ادوارا قذرة في ترويج المشروع الطائفي واستهداف غالبية الشعب بلا هوادة او ضمير. الواجهة الثالثة عناصر باعت ضميرها للشيطان في مقابل المال والوجاهة الوهمية، وقبلت بان تقدم شهادات الزور في المحافل الدولية، خصوصا في واشنطن ولندن وجنيف والنجف. هؤلاء يتحركون بدون وازع من ضمير او انسانية، فيقدمون شهادات الزور ضد رجال المقاومة الاشاوس، ويتحدثون للفقهاء والحقوقيين والساسة والاعلاميين باللغة التي يريدها النظام الخليفي العفن.

امام هذه الحقائق، ما الموقف؟ وما العمل؟ وما خطة التحرك؟ ان الحفاظ على توازن الموقف بين التركيز على راس الحية كاستراتيجية، والتصدي للأذناب

معركة شعب البحرين الأصلي (شيعة وسنة) انما هي مع البيت الخليفي الذي يرفض التعامل معه الشعب من منطلق من المساواة والاعتراف المتبادل بالوجود

امر صعب، قد لا يمكن تحقيقه بسهولة. مع ذلك فمن الضروري التركيز بشكل متواصل على ان اصل المشكلة ليست مع هؤلاء الذين يقومون بالمهمات القذرة ويسمحون لانفسهم بتنظيف قاذورات رموز النظام بل مع رؤوس الفساد الخليفي والاحتلال. فلو افترضنا ان بالامكان القضاء على كل تلك العناصر، فهل سيعجز النظام عن توظيف بدائلهم ما دم مسيطرا على الدولة وامكاناتها المادية والبشرية؟ ففي الوقت الذي تدمى فيه القلوب لرؤية هذه الأدوات الرخيصة وهي تدافع عن نظام احتلال فاسد، فان العقل يقتضي عدم تشتيت الجهود باستهداف هؤلاء الهامشيين، بل التركيز على الهدف الاساس وهو التصدي لمصدر الظلم والفساد والانحراف والاحتلال، بلا هوادة. ان معركة شعب البحرين الأصلي (شيعة وسنة) انما هي مع البيت الخليفي الذي يرفض التعامل معه الشعب من منطلق من المساواة والاعتراف المتبادل بالوجود والحقوق والحدود. هذه الحقيقة يدركها المناضلون بوضوح، وسوف يدركها قريبا العناصر الحقوقية الحرة التي تنادت للدفاع عن المظلومين في زنزانات التعذيب الخليفية، وأصرت على حضور ا لمحاكمات الصورية المزمع عقدها الاسبوع المقبل التي يمثل فيها أبطال البحرين ليحاكموا جلاديهم من المحتلين والسارقين والمعذبين والقتلة. ندعو الله سبحانه وتعالى ان يهزم الظالمين واذنابهم، وينصر المؤمنين الصالحين، عشاق الحرية وطلاب الحق، والسائرين على درب الآباء والأجداد، درب الحرية والحق، درب الانبياء والائمة و الشهداء.

مشوار التغيير انطلق - تتمة 1

الحريات والقضاء على الفساد المالي والاداري. واتضح ان حركة الشارع التي تواصلت شهورا متواصلة تأبى التوقف وتستعصى على محاولات الاخماد التي تقوم بها اجهزة القمع. البعد الخامس، ان النظام خسر المعركة الاخلاقية تماما، ولم يتوفر له دعم شعبي من اي من الشعوب، برغم سعيه المتواصل لاثارة العصبيات المذهبية والنعرات الطائفية. فقد استثمر كثيرا لاثارة الحساسيات بين ابناء الدين الواحد، وسعى لاقناع الشعوب العربية بانه يدافع عن مذهب في مقابل آخر، ولكن سياساته وعلاقاته المتينة بالعدو الصهيوني، واستعانته بخبراته الامنية، أفشل تلك المهمة، وأظهر النظام الخليفي على حقيقته. فلم يحصل على تعاطف من أحد، وبقي أسيرا لشعاراته وسياساته.

مما تقدم يتضح ان الوضع ا لبحراني دخل مرحلة اللاعودة. فبعد ان قدم التضحيات واكتظت زنزانات التعذيب بأبنائه، واستطاع كسر الحواجز التي شيدها الاحتلال الخليفي بوجهه، لم يعد هناك مجال للتنازل او المساومة على الحقوق المشروع. واول هذه الحقوق الغاء ثقافة الاحتلال كشرط للتعايش بين ابناء البحرين والعائلة الخليفية. الامر الثاني تعميق الثقافة الشعبية بان الحكم الخليفي ليس أزليا، وانه محكومة بالقوانين نفسها التي حكمت انظمة الحكم التي قامت على أسس عائلية وقبلية. وقد نجحت المقاومة الشعبية في ترسيخ ثقافة شعبية ضد العائلة الخليفية التي اصبحت في نظر أهل البحرين تمثل العدو الاول لهم، وأفشلت بذلك كافة محاولات التطبيع بين الطرفين، وهي السياسة التي سعى الشيخ حمد لتمريرها ليس من اجل تحقيق وئام وطني بل من اجل الحفاظ على سياسة الاستعباد والتبعية والاستكبار التي تمارسها عائلته. كان مشروعه يقوم على اقصاء اهل البحرين عن الشراكة السياسية كخطوة أولى، يليها القضاء عليه انسانيا ووجودا باستبدالهم بجحافل من المستوطنين الاجانب، مستفيدا من التجربة الصهيونية الهادفة للقضاء على الهوية الفلسطينية. الامر الثالث ان صمود الرموز في زنزانات التعذيب، ومعهم المجموعات الشبابية ساهم في افشال الدعاوى السلطوية بوجود مشروع تخريبي بدأ بتدريب الشباب في منطقة الحجيرة السورية. هذه الكذبة الكبرى لم تنطل على أحد، وفشلت منذ اطلاقها، واصبح النظام رهينة لكذبه وافتراءاته. وقد تورط الشيخ حمد وعصابته الاجرامية في جريمة اعتقال المواطنين وتعذيبهم بدون اي مبرر، واصبح النظام هو المتهم بالاستبداد والتلاعب بمقدرات الدولة وامكاناتها والتلاعب بحقوق الناس وارواحهم، وجميعها جرائم خطيرة لا تمارسها الانظمة المتحضرة. الامر الرابع: ان كفاءة المعارضة البحرانية في الداخل والخارج تمكنت من تعرية العائلة الخليفية امام الرأي العام الدولي، ولم ينجم عن الجهود التي قام بها وزير الخارجية وسفراؤه في تغيير صورة النظام لدى العالم، لان تلك الجهود لم تؤسس على الصدق والصراحة، بل قامت على التضليل والتشويش ومحاولات شراء المواقف بالمال، وهي اساليب لا يمكن ان تفضي الى نجاح. الأمر الخامس، ان الازمة الاخيرة ساهمت في ظهور قيادات ميدانية جديدة، مصممة على مقاومة الاحتلال الخليفي بكافة السبل وانهاء العهد الاسود للشيخ حمد وعصابته، واصبح من المتعذر على العائلة الخليفية القضاء على هذا التوجه، خصوصا بعد ان فشلت خطوتها الاولى التي تمثلت باعتقال الرموز والنشطاء.

ان المشهد الذي تمثله المقاومة الشعبية في البحرين يتطور تدريجيا، مستفيدا من الفشل الذريع لمشروع الشيخ حمد التخريبي القائم على اسس عنصرية وطائفية مقيتة، ومن عقلية الاحتلال التي منعت الشيخ حمد وعصابته من الاستفادة من تجربة الانفتاح الوجيزة التي تحققت في العام 2001 ولم تدم طويلا. وقد آلت المعارضة التي تمثل المقاومة المشروعة لنظام الاحتلال الخليفي، على نفسها الاستمرار في اساليبها السلمية المتحضرة، وتوسيعها على الصعيد الدولي ومد يد التعاون والاخوة الى شعوب العالم ومنظماته المدنية ورموزه الانسانية، وتوحيد صفوف المقاومة الشعبية وفصائل المعارضة، فكل ذلك ضروري على طريقة المقاومة المشروعة ضد خطط النظام الخليفي لإلغاء شعب البحرين سياسيا وبشريا.

الوضع لا يحتمل

أكرم بمن قالوا بأنا لم نزل ... شعبا يداوي بالإبا كل العلل
بحريننا بحران من صبر ومن ... عقل إذا ما أنزل الخطب الجلل
هيهات أن يعلوا علينا ظالم ... أو يمتطينا صهوة عند الزلل
ثب من سبات الجهل يا طاغي فما ... يوما عرانا من هوان أو كلل
لسنا نبيع الحق بالدينار يا ... هذا ولسنا من تماسيح القبل
بل إننا شعب إذا هبت به ... ريح تجلى ضاحكا مثل الجبل
صبت علينا من تصاريف الردى ... ما أنت أدرى فاعتبر هذا العمل
باكورة الآمال لم نغفل فهذا مفرز ... التخذير منكم فأنشغلنا في الجدل

عدنا وعاد القائد الفذ الذي ... نهواه جمرينا وما يوما رحل
عدنا لعهد كان شعبي غارقا ... في السجن والتعذيب فاستفتوا الأول
والوعي لا كالأمس ان الحق لا يأتي ... إذا الشعب انعزل
والله ما يوما نسينا حقنا ... فالشعب لا ينسى وما يوما غفل
سجل أيا تاريخ أنا ها هنا ... جئنا وحق الناس ظلما يستغل
سحقا لمن مالوا على فلذاتنا ... بل واستباحوا قادة في المعتقل
إن صابهم خطب ألا فلتأذنوا ... حربا هوان الأمر فيها مشتعل
عبدالوهاب الحر من قدامها ... يعدوا بشعب لا يفنيه الأجل
والعمة المقداد شمس الليل في ... عمق الدجى تؤتى الأمل
بوركتم المسعى فلا تستوحشوا ... دربا عليه الله أوصى في الملل
سيروا فما عهدي بدرب الحق ... أن يمشيه إلا عد كف أو أقل
واستذكروا كل الضحايا هل ترى ... ماتوا على بشت ونعل ينتعل

كلا وقمبر ..لو سعينا خلفهم ... ما كان هذا الحل حتما أو يظل
صرنا عبيدا تحت أقدام الردى ... والظالم الجبار يقتات العسل
لا من صينع النحل بل من دمنا ... سجنا وتعذيبا وكم منا قتل
هل يأمن الجلاد من قبضاتنا ... حتى متى فالأمر للأردى وصل
قوموا فشيخ الشعب في زنزانة ... والشعب مسجون بأقياد يذل
كم جنسوا كم قننوا حتى حسبنا ... أننا في دولة أخرى للأجل
من بعد هذا الموت موت يا ترى ... الذبح أول فهو يأتي في عجل
في كل يوم نسمع الأخبار تأتينا ... بكابوس يدني للأجل
واستعبدونا هل رايتم مثلنا ... شعبا عليه الحكم يبقى للأزل
ذابت عظام الناس والمذكور ما ... يوما تنحي بل رئيسا لم يزل
حتى أتى الأستاذ يدعوا وقعوا ... والعد لا يحصى ولكن ما انعزل
لله نشكوا أمرنا يا ربنا ... ما عاد هذا الوضع منا يحتمل

بقلم حسين السماهيجي